مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

بحوث المؤتمر الدولي (دور النخب في قيادة نهضة المجتمع) الذي عقدته كلية التربية الأساسية بجامعة بابل بالتعاون مؤسسة النخب للتربية والتعليم تحت شعار (الزهراء عليها السلام قدوة) في ٢٠٢٤/١٢/١٩

دور الأنبياء والعلماء في تحقيق العدالة الاجتماعية

دور الأنبياء والعلماء في تحقيق العدالة الاجتماعية

د. علياء محمد طارش د. سامر ناهض خضير

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

The role of prophets and scholars in achieving social justice

Dr. Aliaa Mohammed Tarish Dr. Samer Nahedh Khudhair

College of Political Science / University of Nahrain

mohammed@nahrainuniv.edu.iqaliaa samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

Prophets and scholars are the elite and cream of society, as their primary function is not limited to education, adopting religious teachings, and providing advice to human societies when human nature deviates from its correct path, when ignorance, distancing from goodness, corruption, and immorality prevail, but the true function of prophets and scholars is to lead society and supervise the existence of man in whom God has deposited virtues, knowledge, and various sciences. Prophets and scholars presented an honorable image that reflected their lofty message in drawing the correct behavior and system that saved nations and peoples from marginalization, injustice, and the absence of justice, so that the rule of prophets and scholars in the Islamic system is an indication of the application of justice and moving away from the approach of unjust governments in which tolerance, respect for others, appreciation of people, and reform of society do not prevail. Given the importance of achieving justice, the Holy Quran, the Sunnah of the Prophet, the Imams (peace be upon them), and scholars have emphasized the necessity of its availability first as a page for the ruling person, and then for the importance of its application in society; This is because of its social effects that contribute to achieving balance and societal peace, and reduce the differences between classes, which Islam preceded the West by centuries, because it is a religion that emphasized the consideration of social solidarity, far from the logic of the utilitarian vision that hides behind the mask of enlightenment and scientific and civilizational progress, which led to the existence of selfish individuals who only care about achieving their interests without paying attention to the public good and the principles of justice, which leads to more disintegration and social conflict.

Keywords: rule of the prophets, social justice, societal renaissance.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

بحوث المؤتمر الدولي (دور النخب في قيادة نهضة المجتمع) الذي عقدته كلية التربية الأساسية بجامعة بابل بالتعاون مؤسسة النخب للتربية والتعليم تحت شعار (الزهراء عليها السلام قدوة) في ٢٠٢٤/١٢/١٩

دور الأنبياء والعلماء في تحقيق العدالة الاجتماعية

الملخص

إن الانبياء والعلماء هم نخب وصفوة المجتمع إذ لا تنحصر وظيفتهم الأساسية على التربية والأخذ بتعاليم الدين وتقديم النصح للمجتمعات البشرية عندما تنحرف الفطرة البشرية عن طبيعة مسارها الصحيح، وذلك عندما يسود فيها الجهل والابتعاد عن الخير وشيوع الفساد وانعدام الاخلاق، إنما وظيفة الأنبياء والعلماء الحقيقية تتمثل في قيادة المجتمع والاشراف على وجود الإنسان الذي أودع الله فيه فضائل ومعارف وعلوم متنوعة، وقدم الأنبياء والعلماء صورة مشرفة عكست رسالتهم السامية في رسم السلوك والنظام الصحيح الذي انقذ الأمم والشعوب من التهميش والظلم وغياب العدالة، ليكون حكم الأنبياء والعلماء في النظام الإسلامي دلالة على تطبيق العدالة والابتعاد عن نهج الحكومات الظالمة التي لا يسود فيها التسامح واحترام الآخرين وتقدير الإنسان واصلاح المجتمع.

ونظراً لأهمية تحقيق العدالة فقد أكد عليها القرآن الكريم والسنة النبوية والأئمة ((عليهم السلام)) والعلماء على ضرورة توفراها أولاً كصفحة للشخص الحاكم ومن ثم لأهمية تطبيقها في المجتمع ؛ وذلك لما لها من آثار اجتماعية تسهم في تحقيق التوازن والسلم المجتمعي، وتقليل الفوارق بين الطبقات الذي سبق به الإسلام الغرب قروناً من الزمن، وذلك بكونه دين أكد على مراعاة التكافل الاجتماعي بعيداً عن منطق الرؤيا النفعية التي تتستر وراء قناع التنوير والتقدم العلمي والحضاري، والتي أدت إلى وجود أفراد أنانيين لا يهمهم سوى تحقيق مصالحهم من دون الالتفات إلى الصالح العام ومبادئ العدالة، مما يقود إلى مزيداً من التفكك والصراع الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: حكم الأنبياء، العدالة الاجتماعية، نهضة المجتمع.

المقدمة

لقد ركز الأنبياء والعلماء بكونهم نخب الأمة عبر مختلف الحقب التاريخية في مراعاة قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية التي تعد أساس أمن واستقرار المجتمعات وتقدمها، إذ دعت إليها جميع الأديان السماوية عبر الأنبياء الذين جاءت رسالاتهم بهدف تحقيق التوازن والإنصاف ومنع الظلم بين الناس، وأكمل من بعدهم العلماء ذلك الدور النخبوي البارز في فهم وتفسير تعاليم الأنبياء وتوجيها نحو ما يحقق نهضة المجتمعات بصورة تسود فيها العدالة واستدامتها، وكذلك في تطبيق العدالة في حكمهم لمجتمعاتهم بكونها نقيض للحرمان والظلم، فغياب العدالة في شخصية الحاكم وعدم تطبيقها يؤدي إلى التفاوت الاجتماع والصراع الطبقي وعدم الاستقرار السياسي وصولاً إلى الثورة ضد الحاكم.

والتاريخ الإسلامي يوضح أنه منذ زمن النبي محمد ((صل الله عليه واله وسلم)) بكونه صفوة البشر والقائد الحاكم طبق العدالة والحكم بمقتضى مبادئ العدالة، ومن بعده جاء الأئمة ((عليهم السلام)) والعلماء بكونهم النخبة التي تقود المجتمع إلى تحقيق نهضته الفكرية والثقافية والحضارية عبر إعطاء السبق والأولوية لموضوع العدالة ومبادئها، وصولاً إلى مناداة الفقهاء والمفكرين الإسلاميين المعاصرين بضرورة العدالة كأحد أهم الشروط الواجب توافرها لدى الحاكم ومن ثم ضرورة تطبيقه ومراعاته لمبدأ العدالة في حكمه، وهنا وبقدر تعلق الموضوع بدور الأنبياء والعلماء في تحقيق العدالة الاجتماعية لابد من الرجوع تاريخيا إلى دور الرسالات السماوية في تحقيق العدالة، والرجوع فكرياً لضرورة وجود الحاكم العادل في الفكر السياسي الإسلامي وسبقه التاريخي في الإشارة إلى أهمية وجود الحاكم العادل، وبيان كيفية عدم توافر الحاكم العادل، والآثار السلبية لعدم حكم العلماء وتغييب دورهم.

- إشكالية البحث: تركز إشكالية البحث حول تساؤل كيف أسهمت تعاليم الأنبياء وتفسيرات العلماء والفقهاء عبر مختلف العصور في بناء المجتمع العادل؟ وما هو مدى قدرة هذه التعاليم في مواجهة التحديات المعاصرة لتحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما في ظل تغييب دور العلماء؟
- فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن تعاليم الأنبياء وتفسيرات العلماء اسهمت بشكل فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال إنه إذا ما تم وضع تلك المبادئ الأخلاقية والتشريعية بصورة تطبيقية يمكن أن تضمن حقوق الأفراد بواسطة العلماء الذين يشكل وجودهم عاملاً يسهم في تعزز التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع الإسلامي المعاصر الذي يواجه عدداً من التحديات منها تغييب دور العلماء بصورة تؤثر سلباً على المجتمع.
- هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أهمية دور الأنبياء في نشر وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وذلك من خلال رسالاتهم السماوية، وبيان دور العلماء في تفسير هذه التعاليم التي قادت لتطوير العديد من التشريعات المعاصرة بصورة أسهمت في تعزز العدالة الاجتماعية.
- منهجية البحث: سيتم في هذا البحث توظيف المنهج التاريخي بالعودة إلى جذور الاهتمام بالعدالة لدى مختلف الديانات، فضلاً عن توظيف المنهج التحليلي، لذا سيتم تقسيم البحث إلى خمسة محاور رئيسة.

المحور الأول: الرسالات السماوية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية

إن الهدف من حكومة النبي بكونه نخبة المجتمع هو إقامة تحقيق العدالة والقسط، ولقد وردت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والروايات التي تؤكد على أهمية العدالة في من يتولى الحكم

والقيادة، كما في قوله تعالى في سورة ص الآية (٢٦) ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾، إذ تدل الآية على إن إقامه الحكم القائم على أساس العدل والحق كان لخلافة النبي داوود ((عليه السلام))،[1] كذلك الحال مع باقي الأنبياء والمبعوثين الذين كان هدفهم إقامة القسط والعدل في الحكم وبين الناس، وتتطلب الأمر منهم صيانة النفس ومخالفة الهوى واتباع وتنفيذ ما أمرهم الله به من رسالات سماوية تهدف إلى منع الظلم وذلك عبر توجيه البشر نحو تبني قيم العدالة والإنصاف واحترام حقوق الأفراد من دون تمييز بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية أو عرقهم أو جنسهم، على سبيل المثال فأن الديانة اليهودية تم التأكيد فيها على العادلة المادية المحسوسة التي تتضمن القصاص النفس بالنفس والعين بالعين والسن بالسن، ليكون القصاص ضرب من ضروب العدالة عدالة خذ وهات مما يقود لقسوة القلوب بالبعد عن الرحمة والعطف والتسامح والتعاون الذي اكدت عليه الديانة المسيحية التي لا يتم العدل إلا بها.[2]

فالديانة المسيحية وعبر الانجيل الذي نزل على النبي عيسى ((عليه السلام)) حذرت من الظلم والطغيان وازهاق النفس وعدم تطبيق العدالة، فجاءت دعوة النبي عيسى ((عليه السلام)) إلى المحبة والتسامح كقيمتين أساسيتين لتحقيق العدالة في المجتمع [3]، وذلك يتلاءم مع الشريعة المسيحية التي تركز على الرحمة والتسامح والعطف بصورة تتفق مع طبيعة المجتمع الذي أرسل إليه، ليكمل النبي محمد (ﷺ) رسالة الإسلام بكونه القائد الحاكم الذي أسس مجتمع قائم على العدل والمؤاخاة في المدينة المنورة، إذ وضع "صحيفة المدينة" التي عدت بمثابة الدستور الذي يضمن حقوق الجميع، وينظم طبيعة العلاقات بين المسلمين وبين غير المسلمين من دون تمييز[4]. وهنا يتضح إن الإسلام كرسالة سماوية متكاملة لم تركز على العدالة المادية التي أكدت عليها الديانة اليهودية، ولم تركز على عوامل العطف والمحبة من دون وجود آليات لتحقيق العدالة كالديانة المسيحية التي تطغى فيها الجوانب المعنوية والروحية كقيمة أساسية للعدالة، في حين أن الديانة الإسلامية يتم فيها تحقيق التوازن بين الجوانب

---

1 حسن طاهر خرم آبادي، الولاية والقيادة في الإسلام، ترجمة: وائل العلي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٤، ص ٧٠.

2 مجموعة مؤلفين، الدين والإيمان والمعرفة من وجهة نظر إسلامية، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، ٢٠٢١، ص١١٦.

3 وليام كار، اليهود وراء كل جريمة، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٦١.

4 صلاح سالم، محمد نبي الإنسانية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٩٧.

المادية والمعنوية لتنظيم شؤون المجتمع من دون تمييز بسبب الدين أو الطائفة أو العرق، وذلك من خلال التأكيد على أن الحاكم ينبغي أن يكون عادلاً في حكمه وإن تتبع صفة العدالة في شخصيته وهذا ما سيتم بحثه في المحور الثاني.

المحور الثاني: الحاكم العادل ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية

يعد الحاكم من يعد وجهة النظر الإسلامية مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تطبيق المبادئ في الدولة الإسلامية، وحماية الدين والملة، وفي هذا الشأن أشارت الآيات القرآنية إلى أهمية وجود الحاكم ومسؤوليته في قيادة وتوجيه الأمة، وعدم خيانة هذه الأمانة، كما في قوله تعالى في سورة الأنفال الآية (٢٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، كذلك قول النبي (ﷺ): ((كلكم راعٍ وكلكم مسؤولاً عن رعيته))[1].

والنبي محمد(ﷺ) أكد على أهمية وجود الحكام من بعده، وهذا يتماشى مع قوله (ﷺ): ((أثنان من أمتي إذا صلحا صلح الناس، وإذا أفسدا فسد الناس: العلماء والأمراء))، ففيه تأكيد واضح وصريح على أهمية وجود الحاكم والقائد بالنسبة إلى الأمة أو الرعية؛ وذلك لأن وجود الحاكم ضرورة تؤدي إلى استقرار الأمور وتحسين حال الناس، لاسيما إذا كان الحاكم عادلاً وصالحاً على العكس من الحاكم الفاسد الظالم الذي لا يهتم إلا لمصلحته، في حين أن وجود الحاكم العادل يحافظ على وحدة الكلمة ويقضي على الخلافات والفتن والخصومات بين الناس ،[2]فالحاكم ينبغي أن يكون أمين وعادل يتقي الله في رعيته.

أما الأئمة ((عليهم السلام)) فهم يشيرون إلى أهمية شرط العدالة في من يتولى الحكم، وهذا ما قاله الإمام علي ((عليه السلام)): "إن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد"، إذ إن عدل الإمام يؤدي إلى طاعة الناس له، والولاة تقر أعينهم بإشاعة العدل في البلاد وفي الناس، هم الذين أمتحن الله قلوبهم للتقوى، ويعملون في سياستهم للرعية بما امر الله به في شريعته وفي سنة نبيه (ﷺ)[3]، وما ذكره

1 محمد نصر مهنا، تنظير السياسة في الإسلام وجهود علماء المسلمين، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٥.

2 رمضان توفيق رمضان عبيد، الثقافة وآثارها على التنمية في مواجهة التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٢.

3 محمد بن براك الفوزان، مسؤولية الدولة عن أعمالها المشروعة وتطبيقاتها الادارية: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٣٨٥.

الإمام الحسين ((عليه السلام)) في آخر رسالة له لأهالي الكوفة " فلعمري ما الإمام إلا الحكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق، الحابس نفسه على ذات الله ".[1]

وأيضاً فيما قاله الإمام جعفر الصادق ((عليه السلام)): قال رسول الله (ﷺ): "لا تصلح الإمارة إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على كل من يلي حتى يكون لهم كالوالد الرحيم"[2]، وهنا يمكننا القول: بأن الأمانة والورع والتقوى هي صفات ترتبط بالعدالة وتقتضي الابتعاد عن الذنوب والمعصية، والتقوى هي صفة لها أهمية في العدالة؛ وذلك لقربها في المعنى والدلالة.

وتأسيساً على ما سبق ذكره فإن اشتراط العدالة وضرورة توفرها بالنسبة للحاكم في الفكر السياسي الإسلامي يعد شرط مهم؛ إذ لا يجوز ترشيح الظالم لولاية المسلمين، فالحاكم حتى وأن أمتلك صلاحيات قانونية واسعة، فأن أي خلل في توفر شرط العدالة سوف يخل بالصفات النفسية النبيلة للحكام، ومن ثم يؤدي إلى الأضرار والتفريط بمصالح الأمة وشيوع الفساد في المجتمع [3]، وفي هذا الصدد يمكننا القول: أن وجود الحاكم العادل في المجتمع والدولة يعد ضرورة ؛ وذلك من أجل ضمان سير نظامه وتطبيق الأحكام والمبادئ الإسلامية، والحاكم سواء أكان نبي أم إمام أم فقيه أم عالم فهو معني بموضوع إقامة الحكم العادل والدفاع عن الإسلام، مع فارق أن الرسول أو النبي (ﷺ) معين مباشرة من قبل الله تعالى، أما الفقيه فهو معين عن طريق أهل الحل والعقد فأن له سلطات واسعة في الحكم والقضاء بالعدل وهذا ما سيتم بحثه في المحور الثالث.

المحور الثالث: الفقيه العادل ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية

إن موضوع الحكم وشرعية الحاكم في الفقه الإسلامي هي بالأساس لله تعالى، وهي تتدرج من النبي (ﷺ) أو الخليفة إلى الإمام من خلال الأذن الإلهي[4]، ثم إلى الفقيه الذي ينهض بأمر تشكيل

---

1 أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ضمن سلسلة بحار الأنوار العدد (١٢)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ١٩٩٥، ج٢، ص ٣٩.

2 محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، منشورات الفجر، بيروت، ج١، ٢٠٠٧، كتاب الحجة، باب ما يجب من حق الإمام على الرعية وحق الرعية على الإمام، ص ٢٥٥.

3 محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ط٣، ضمن سلسلة الدراسات الحضارية العدد (٤)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٥، ص٢١٢.

4 المصدر نفسه، ص٣٣.

الحكومة، فينبغي أن يكون عادل يولي أهمية للأمور في المجتمع بمثل ما كان النبي من اهتمام بمجتمعه، فأن يتوجب على الناس أن يسمعوا الفقيه ويطيعوه؛ كونه يهتم بأمور الحكم ومؤتمناً على بيت المال، وإذا أخفق الفقيه في أحكام الشرع فأنه يعزل، وذلك للانعدام عنصر الأمانة فيه، الفقيه يمثل نخبة المجتمع العالمة التي تقوده لتحقيق نهضته، إذ إنه يمتلك العلم والسياسة لإدارة شؤون الناس بمثل ما كان النبي (ﷺ) وأمير المؤمنين علي أبن أبي طالب ((عليه السلام)) يمتلكانها، والفقهاء هم أمناء لرسول الله، فالفقيه جعله الشرع قيماً على الشعب بأكمله، بمثل ما جعل الله تعالى الرسول ولياً للمؤمنين جميعاً، لتشمل الولاية الذي سيخلفه ومن بعد الأمام علي ((عليه السلام)) .[1]

وانطلاقا من أهمية وجود الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي بصورة عامة، والفقيه ودوره في الحكم قيادة المجتمع الإسلامي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ما يأتي:

١- إن للفقيه الخيار في الأخذ بما يرى فيه تحقيقاً للمصلحة العامة كونه نائباً عن الإمام المعصوم[2].

٢- يكون للفقيه الحق في أن يقرر ما يراه مناسباً وصحيحاً في مسائل القضاء والفتوى في الحكم [3].

٣- إن ولاية الفقيه تكون مطلقة كونه منصوب من الله تنصيباً عاماً، وحدود سلطاته ولا تقتصر على حالات محدودة إنما ينهض بجميع شؤون المعصوم ومسؤولياته لاسيما فيما يتعلق بتحقيق العدالة في المجتمع [4].

وفي الوقت الحاضر يعد الفقيه وكيلاً عن الشعب الذي يختاره مباشرة لتحقيق وقضاء حاجاته وليس للتنصب الإلهي دوراً في هذا المجال [5]، فهنا يثار تساؤل من تكون له الولاية بعد زمن غيبة الإمام الثاني عشر؟ وهل تبقى الأمة الإسلامية في حالة تسيب وانحلال واختلال النظام مادام قائدها غائباً محتجباً ؟

---

1 محمد نصر مهنا، تنظير السياسة في الإسلام وجهود علماء المسلمين، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠.

2 محمد عبد الفتاح، الديمقراطية والشورى في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر: دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤٤.

3 المصدر نفسه، ص٤٤.

4 صادق حقيقت، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي: دراسة فقهية مقارنة، ترجمة: حسن صافي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٢٦.

5 سجاد أيزدهي، الرقابة على السلطة في الفقه الشيعي، ترجمة: رضا شمس الدين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣، ص١٠١.

إن الانطلاق في الاستدلال على ولاية الفقيه في مرحلة التعرض الروائي، هي كلمات رويت عن أئمه الهدى ((عليهم السلام))، إذ كانوا في مقام حفظ الشريعة في زمن انحسار القيادة المعصومة عن المجتمع، وإيكال أمر تطبيقها إلى شخص كفوء مؤهل للاضطلاع بهذه المهمة الكبرى، وهنا لابد من الإشارة إلى وجود أهم الروايات وأشهرها في مجال الاستدلال على ثبوت الولاية للفقيه:

* ومن الروايات التي تؤكد على أهمية توفر شرط العدالة عند الفقيه هي:

أولاً: رواية السكوني: التي ذكرها الكليني في كتاب "فضل العلم" باب المستأكل بعلمه والمباهي به: علي، عن أبيه، عن النوفلي عن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (ﷺ): "الفقهاء امناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا"، قيل: يا رسول الله وما دخولهم في الدنيا؟ قال: "اتباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم"[1] ، تدل الرواية على دور الفقيه بكونه القائد والحاكم في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بالاستناد إلى مجموعة نقاط:

١- إن الإسلام هو نظام وحكومة والفقيه يكون حصناً للإسلام وسوراً للبلد، وحافظاً لجميع الشؤون المتعلقة برسالته وأهمها زعامة وقيادة الأمة، وتحقيق بسط العدالة واجراء الحدود في المجتمع .[2]

٢- إن الفقيه هو حاكم وولي على جميع الأمور السلطانية، وقول رسول الله (ﷺ) "الفقهاء أمناء الرسل" يفيد كونهم أمناء لرسول الله في جميع شؤون الأمة، وذلك من أجل بسط العدالة الاجتماعية وما لها من الأسباب والمقدمات واللزوم، من خلال اجراء الاحكام والأمانة فيها واقامتها على ما هي عليه، كما أنه عندما قال رسول الله (ﷺ) "الفقهاء أمناء الرسل" فهو يعلم أنهم بالفعل كذلك؛ كونهم يقيمون الحدود والعدالة ويمنعون التعدي عن الحقوق، ويحافظون على سنن وأحكام الإسلام .[3]

بناءً على ما سبق ذكره يمكن القول: أن في هذه الرواية دلالة واضحة على أهمية توافر شرط العدالة ومراعاتها عند الفقيه الحاكم في ولايته بعد الغيبة؛ وذلك بكونه أمين في حلال الله وحرامه، يراعي الناس في حكمه، ويصون الدين والأمة بفضل حكمته وأمانته وعدالته، مما يسهم بتحقيق العدالة الاجتماعية بعيداً عن الظلم والحرمان ومصادرة الحقوق.

ثانياً: رواية عمرو بن حنظلة التي ذكرها الكليني في كتاب فضل العلم باب اختلاف الحديث، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمرو بن حنظلة، قال: " سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة

1 محمد يعقوب الكليني، أصول الكافي، منشورات الفجر، بيروت، ج١، ٢٠٠٧، ص٢٦.

2 الإمام الخميني، كتاب البيع، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، طهران، ج٢، ١٤٢١، ص٦٣٢.

3 المصدر نفسه، ص٦٣٥.

في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة; أيحل ذلك؟ فقال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا وإن كان حقا ثابتا له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله – تعالى–: " يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت و قد أمروا أن يكفروا به. "قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظر ان من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكما فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله، وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله [1].

وفي شرح وتفسير رواية عمر ابن حنظلة: أن عمر بن حنظلة، يعد تارة من أصحاب الإمام الباقر ((عليه السلام)) وأخرى من أصحاب الإمام الصادق ((عليه السلام)(، فكانت روايته على نحو من الثقة بكونها وردت عن الأئمة ((عليهم السلام)) حتى أطلقوا عليه مقبولة عمر بن حنظلة[2] ، وأصبحت من الروايات المقبولة لدى العلماء؛ وذلك لانسجام مضمونها مع ما هو معروف من متطلبات الشرع، وبحسب تعريف الشيخ الصدوق فأن المقبول هو مضمونها في الجملة لاسيما فيما يتعلق بموضوع العدل وهي محكومة بالصحة في جميع جزئياتها [3].

بناءً على ما سبق ذكره يمكن القول إن مقبولة عمرو بن حنظلة في سياقها العام تتعلق بالحكم وتطبيق الفتوى والأحكام الشرعية والقضاء بين المتخالفين من الخصوم، وهذه الأمور هي تخص الفقيه كونه نائب عن الإمام، لذا فأن له الأولوية في الحكم والقيادة، وعليه فأن الروايات التي تم التطرق إليها تشير إلى أهمية وشرط توافر العدالة في شخص الحاكم الفقيه التي يقود المجتمع لتحقيق نهضته ومن بعده يكمل العلماء المكلفون بالحكم مهام تحقيق وبسط العدالة في المجتمع وهذا ما سيتم بحثه في المحور الرابع.

المحور الرابع: دور العلماء في تحقيق العدالة الاجتماعية

إن العلماء لهم دور كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بكونهم نخبة وصفوة المجتمع المتعلمة التي ينبغي أن يكون لها دور فعال؛ لكونها تمتلك الوعي والمعرفة التي تؤهلها لقيادة المجتمع، وهنا في هذا الصدد وردت عدداً من الروايات ومنها:

أولاً: رواية (أبي البختري): التي ذكرها (الكليني) في كتاب فضل العلم باب صفة العلم وفضله وفضل

1 محمد يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٩–٤٠.

2 الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، قم، إيران، ١٤٠٨، ج١، ص٢٤٩.

3 توفيق السيف، نظريات السلطة في الفقه الشيعي: ما بعد ولاية الفقيه، ط٢، (د.ن)، بيروت، ٢٠١٤، ص١٥٠.

العلماء، محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن أبي البختري، عن أبي عبد الله ((عليه السلام)) قال: إن العلماء ورثة الأنبياء، وذاك أن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا، وإنما أورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ حظا وافرا، فانظروا علمكم هذا عمن تأخذونه؟ فإن فينا أهل البيت في كل خلفٍ عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين[1].

وفي شرح وتفسير وتفسير رواية أبي البختري: تدل الرواية على مراتب وبصائر الدرجات، فالنبي ومن بعده الإمام، وإن للعلماء مكانة وأهمية؛ وذلك كونهم ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإنما ورثوا أحاديث من أحاديثهم.[2]

ففي الرواية السابقة تأكيد من النبي على أهمية دور العلماء الذين يتولون من بعده قيادة وتوجيه الأمة، وفي هذا الشأن يقول النبي (ﷺ): "علماء أمتي كأنبياء بني "إسرائيل"، والتي اختلفت الروايات في ذكرها منها "علماء أمتي خير من بني إسرائيل"، وإن النبي (ﷺ) كان يقصد من قوله "العلماء" هم الأئمة ((عليهم السلام))، فهم أفضل علماء الأمة[3].

ثانياً: رواية مرسلة الفقيه: التي ذكرها الشيخ الصدوق في باب معنى قول النبي(ﷺ): اللهم ارحم خلفائي "ثلاثاً": حدثنا أبي–رحمه الله– قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن داود اليعقوبي، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن (علي بن أبي طالب) ((عليه السلام)) قال: رسول الله (ﷺ): "اللهم ارحم خلفائي، اللهم ارحم خلفائي، اللهم ارحم خلفائي".[4]

وفي شرح وتفسير رواية مرسلة الفقيه فأن الحر العاملي يذكرها في كتاب القضاء أبواب صفات القاضي، وما يجوز أن يقضي به، عن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله(ﷺ): اللهم ارحم خلفائي، ثلاث مرات، فقيل له: يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون بعدي ويروون عن

1 محمد يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج١، ص٧١.

2 محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار: الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط٢، مؤسسة الوفاء، بيروت، ج٧٢، ص٩٢.

3 محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوني، جامع الشتات، تحقيق مهدي الرجائي، ضمن سلسلة آثار المحقق الخواجوني العدد (٧٢)، (د.ن)، قم المقدسة، إيران، ١٤١٨، ص١٥٧.

4 أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، معاني الأخبار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٧٣.

أحاديثي وسنتي فيعلمونها الناس من بعدي،[1] ففي هذه الرواية دلالة واضحة على أن الحكم وقيادة المجتمع مستمر من بعد الرسول، والعلماء هم مسؤولون عن تلك المهمة، إذ يتعدون مرحلة أنهم يروون أحاديث الرسول، ليحكموا بين الناس بالعدل ويقيمون الحدود ويمنعون الظلم في المجتمع.

إذ إن دور العلماء في المجتمع الإسلامي لا يقتصر على التعليم والإرشاد الديني فقط، إنما لهم دور كبير كنخبة وقادة للرأي في مجتمعاتهم، إذ يناضلون من أجل العدالة والحرية واستعادة الحقوق ومقاومة الفساد والطغيان والاستبداد، ومن أجل إصلاح المجتمعات من خلال نشر القيم الدينية التي تضمن العدالة الاجتماعية التي تتضمن حقوق الفقراء في أموال الأغنياء،[2] كما أن الشيخ (الغزالي) مثلاً في كتاباته مثل "إحياء علوم الدين" أشار الى أن ممارسة النشاطات الاقتصادية ينبغي ان تستهدف اشباع حاجات الأفراد بالعدل والإحسان والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بصورة تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في جميع جوانب الحياة وتعزيز ذلك من خلال المؤسسات الخيرية والدعوية التي تأسست على وفق التعاليم الإسلامية، إذ إنها تسعى إلى مساعدة الفقراء والمساكين وضمان حقوقهم ،[3]وعليه يقع على عاتق العلماء في المجتمع الإسلامي مسؤوليتين في العلم والعمل أولها التربية الروحية التي تعرف الإنسان في وجوده بواجباته تجاه خالقه، ويقوم بذلك العلماء من خلال تفسير النصوص الشرعية التي توجه الناس نحو تطبيق تعاليم الأنبياء في حياتهم اليومية، وثانيهما التربية السياسية التي تقوم على عنصري المنافسة والمزاحمة والتأثير في الأفراد والمجتمع والسلطة بشعارات تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم المادي والنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن والإنصاف في المعاملات بين الناس بصورة تسهم في تحسين أوضاع الفقراء والمحتاجين ،[4]وعليه فأنه في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية فإنه يمكن للعلماء اللجوء إلى السياسات التالية[5]:

١- اقتراح المشاريع والبرامج العملية التي يراها العلماء بأنها كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية.

---

1 محمد بن الحسن الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة: إلى تحصيل مسائل الشريعة، ط٢، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، الباب الثامن، رقم الحديث، (٣٣٢٩٨)، (٥٣)، ص٩٢.

2 سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، زقاق الكتب، (د.م)، (د.ت)، ص ص ٤٤-٤٥.

3 عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في المجتمع الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٥.

4 محمد مصطفى أفقير، الدعوة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٩ ص٢٨٩.

5 دور العلماء في قيادة الأمة، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع الآتي:
https: //almoslim.net/node/83950

٢- مراقبة خط سير الأمة على وفق المنهج الإسلامي، حتى لا تخرج عن الصراط المستقيم بردود فعل غير محسوبة، نتيجة الحماسة المجردة والعاطفة غير المنضبطة بالعقل الشرعي.

٣- العمل على تثبيت الأمة وتصبيرها بأن لا تنقلب على عقبها أو تجزع مما يصيبها من ظلم وعدم العدل، فعلى العلماء بث التفاؤل الإيجابي وحسن الظن بالله مهما كان الظاهر خلاف وهذا ما تؤكده الآيات الكريمة في (سورة الشرح الآية (٥) (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً) (وَلا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ) (سورة يوسف: الآية٨٧).

٤- تفعيل المؤسسات ذات الطابع العلمي والدعوي الرسمية في الدول لبيان أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية ودورها في نهوض المجتمعات.

وهنا يمكننا القول: بأن التأثير العلماء في المجتمع الإسلامي يتضح من خلال تأكيدهم على القيم المستدامة التي تهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، فالعديد من القوانين والأنظمة الاجتماعية المعاصرة تتبنى قيمًا مستمدة من التعاليم التي نادى بها الأنبياء والرسل مثل الإنصاف وحقوق الإنسان واحترام كرامة الأفراد، فهذه القيم بمجموعها تشكل أساس العدالة الاجتماعية في الدول الحديثة، التي ينبغي فيها تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية التي يختل التوازن فيها عندما يتم تغييب العلماء وتعطيل دورهم في زمننا المعاصر، لاسيما عندما يتم تغييب دور العلماء في الوصول إلى الحكم ومن ثم عدم تحقيق نهضة وتقدم المجتمع، وهذا ما سيتم بحثه في المحور الخامس.

المحور الخامس: تغييب دور العلماء وأثره في تحقيق العدالة الاجتماعية

إنه بقدر أهمية وحاجة المجتمع الإسلامي المعاصر إلى العلماء فإنه يتبين خطر غياب دورهم أو عزلهم أو تغييبهم، الذي يترك ثغرة لا يسدُّها غيرهم في مجال النهوض بالمجتمع والدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أنه يجب على العلماء أن يتقدموا لسدِّ تلك الثغرة، وأن يتولُّوا زمام المبادرة بأنفسهم بصورة تجعلهم قريبين من الناس، وذلك لتفادي الفتن وحدوث الثورات والاضطرابات ضد الدولة[1]، وهو ما أشار إليه المفكر (عبد الرحمن الكواكبي) الذي أكد على دور العلماء في قيادة المجتمع وضرورة مراعاتهم للسياسة العادلة، واتباع أسلوب الحكم الديمقراطي الذي ينبغي أن يتم فيه التركيز على العدالة

1 عمرو الشوبكي، إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٤.

والمساواة بين الناس والمناداة بالعدالة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه توجيه النقد للغافلين وتشجيع العلماء المصلحين الذين يتحلون بالأخلاق الفاضلة والأحكام العادلة[1].

كما أن على العلماء إلا ينتظروا أن تأتيهم الفرص وهم قاعدون، إذ يُنتظر منهم إدراكهم بكونهم نخبة أن يقودوا الأمة لاسيما عند حدوث الاختلافات والاضطرابات، فهم يتمتعون بصفة "الخشية" التي جعلها الله من أهم صفاتهم كما في قوله تعالى في (سورة فاطر: الآية٢٨): "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" ،[2]وعليه ينبغي على العلماء والفقهاء والأمراء والحكام أن يمنحوا أولوياتهم واهتمامهم لبناء حائط الصد ضد الهجمات الشرسة التي يتعرض لها المجتمع والدين الإسلامي سواء من الداخل أو من الخارج، ومثل ذلك صد المعتدين والقتلة باسم الدين وباسم الإسلام من قبل الحركات والجماعات والتنظيمات المتطرفة مثل "داعش الإرهابي" وغيرها التي تحرف حقائق وتعاليم الدين، هنا يقع على عاتق العلماء كشف الشبه أولاً لا قتالهم، فالواجب هو المواجهة الفكرية والعمل على تنقية التراث الذي يوفر الجيش والأموال الطائلة في حال حدوث الحرب التي يتم فيها إهدار الموارد البشرية، التي ينبغي أن يتم توظيفها من قبل العلماء إلى طاقة بناء وتعمي وإنتاج وعمل، هذا هو المطلب الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة بناء الأمة واستعادة سيادتها تحت قيادة الحق والعدل.[3]

بناءً على ما سبق ذكره فإنه متى ما تأخر العلماء عن إداء مهامهم فإنهم يمنحون لغيرهم ممن ليس أهلاً لسد مكانهم، وهنا فإنه لا بد للناس من قادة يرشدونهم ويوجهونهم "حتى إذا لم يجد الناس عالماً اتخذوا رؤوساً جهالاً فسألوهم فأفتوهم بغير علم فضلُّوا وأضلُّوا" [4]، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع الجهل وفقدان الفضائل والتخلف الاجتماعي، مما يؤدي إلى زعزعة ثقة الأمة بعلمائها في ظل تطور سائل الإعلام، فإن الحرب الشرسة التي يقودها هؤلاء على العلماء أهل العلم ومحاولة الحط من قدرهم، لا بد وأن تقاوم من قبل أهل العلم ومن الأمة أجمع في عصر يتم فيه المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.[5]

---

1 سليمان إبراهيم المشيني، شموس لا تغيب، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ص١٢٣-١٢٤.

2 محمد بن عاشور، تفسير العدل والاعتدال، (د.ط)، منتدى الكتاب العربي، (د.م)، ج ٥، ٢٠١٤، ص١٥.

3 محمد ممدوح، أغاليط جمهورية الله، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، ٢٠١٩، ص٥٢

4 محمد أبو الفتح البيانوني، ظاهرة انفصال الفكر عن الفقه وخطرها على الدعوة الإسلامية (د.ط)، (د.ن)، (د.م)، ١٩٨٩، ص٤.

5 علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٣.

الخاتمة:

لقد أدى الأنبياء والعلماء بوصفهم نخبة وقادة للمجتمع والصفوة المختارة دورًا حاسمًا في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التاريخ، فكانت رسالات الأنبياء في مختلف الديانات السماوية تهدف إلى توجيه الناس نحو تبني قيم العدل والإنصاف، وذلك عبر توافرها في شخصيتهم ومن ثم ضرورة وجودها في من يتولى الحكم، بينما عمل العلماء على وضع تلك القيم موضع التطبيق وتفسيرها وتوجيه المجتمعات الإسلامية المعاصرة على نحو الالتزام بها، إذ لا تزال هذه القيم تلهم التشريعات والسياسات المعاصرة التي تسعى إلى تحقيق العدالة والإنصاف للجميع، وذلك عبر الالتزام بتعاليم الأنبياء والعلماء التي تعد أساسا لضمان مجتمعات أكثر استقراراً وعدلاً، وعليه فأن واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة لا تزال تعكس محافظة على إيمانها التوحيدي بالله سبحانه وتعالى؛ بكونها مجتمعات ستند إلى مبادئ دينية ومنها مبدأ العدالة ومحاربة الظلم والاستغلال، وبالرغم من تأكيد الأنبياء والعلماء على أهمية وجود الحاكم العادل الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المعاصر للمجتمعات العربية يشهد حالات من الظلم وعدم تطبيق العدالة بظهور طبقات غنية مسيطرة على باقي فئات المجتمع وتغييب دور العلماء ومحاربتهم مما ينعكس بصورة سلبية على تحقيق العدالة الاجتماعية.

الاستنتاجات

١- يعد الأنبياء هم أول قادة ونخبة قادة البشرية نحو الحكم بمقتضى العدل والحق بكل حياد بعيداً عن تأثير المال والمنصب.

٢- يعد الدين الإسلامي من الأديان ذات الرسالة الخالدة التي يتم فيها مراعاة القواعد والمبادئ التي تقود إلى تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع من دون تمييز بسبب الطائفة واللون والعرق والجنس.

٣- إن للعلماء دور كبير في تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع وذلك من خلال تفسيرهم لمختلف النصوص والروايات، إلا إنه في بعض الأحيان نظراً لملابسات التي تحيط واقع ما يتجاوز دور العلماء التوجيه والإرشاد والنصح إلى إعطاء الأمر بالإصلاح، وذلك للحفاظ على التماسك الاجتماعي كما في حالة الحرب، والسعي إلى جمع الكلمة التي لابد للجمهور من المباشرة والعمل بها.

٤- إن العلماء بوصفهم نخبة مجتمع واحياناً قادة أولي الأمر تكون مهمتهم عظيمة سواء تجاه جماهير أو تجاه الأفراد الذين يرغبون بتحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمعهم، فقد يرغب الكثير من الناس في أعمال الخير، لكن لا يجدون من يوجههم لاسيما عندما يغيب عنهم العلماء أو يتم تغييبهم من قبل السلطة، فتتبعثر الاجتهادات وتضيع الجهود التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

٥- إن المطلوب من أفراد المجتمع الإسلامي إن يكون ذا وعي يقدر رأي ودور أهل العلم في سعيهم لتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن الحرص في استنباط الصواب من مشورتهم، وذلك عن طريق ضم النخبة الواعية من العلماء في مجالس الاستشارية للدولة.

المصادر

١- أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، معاني الأخبار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

٢- أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ضمن سلسلة بحار الأنوار العدد (١٢)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ج٢، ١٩٩٥.

٣- الإمام الخميني، كتاب البيع، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، طهران، إيران، ج٢، ١٤٢١.

٤- توفيق السيف، نظريات السلطة في الفقه الشيعي: ما بعد ولاية الفقيه، ط٢، (د.ن)، بيروت، ٢٠١٤.

٥- حسن طاهر خرم آبادي، الولاية والقيادة في الإسلام، ترجمة: وائل العلي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٤.

٦- دور العلماء في قيادة الأمة متاح على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الآتي: https: //almoslim.net/node/83950.

٧- سجاد أيزدهي، الرقابة على السلطة في الفقه الشيعي، ترجمة: رضا شمس الدين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣.

٨- سليمان إبراهيم المشيني، شموس لا تغيب، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٩- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، زقاق الكتب، (د.م)، (د.ت).

١٠- الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، قم، إيران، ج١، ١٤٠٨.

١١- صادق حقيقت، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي: دراسة فقهية مقارنة، ترجمة: حسن صافي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٤.

١٢- صلاح سالم، محمد نبي الإنسانية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٣- عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في المجتمع الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

١٤- علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

١٥- عمرو الشوبكي، إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٦- مجموعة مؤلفين، الدين والإيمان والمعرفة من وجهة نظر إسلامية، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، ٢٠٢١.

١٧- محمد أبو الفتح البيانوني، ظاهرة انفصال الفكر عن الفقه وخطرها على الدعوة الإسلامية (د.ط)، (د.ن)، (د.م)، ١٩٨٩.

١٨- محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوني، جامع الشتات، تحقيق مهدي الرجائي، ضمن سلسلة آثار المحقق الخواجوني العدد (٧٢)، (د.ن)، قم المقدسة، إيران، ١٤١٨.

١٩- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار: الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط٢، مؤسسة الوفاء، بيروت، ج٧٢.

٢٠- محمد بن الحسن الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة: إلى تحصيل مسائل الشريعة، ط٢، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، الباب الثامن.

٢١- محمد بن براك الفوزان، مسؤولية الدولة عن أعمالها المشروعة وتطبيقاتها الادارية: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠٠٩.

٢٢- محمد بن عاشور، تفسير العدل والاعتدال، (د.ط)، منتدى الكتاب العربي، (د.م)، ج ٥، ٢٠١٤.

٢٣- محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، منشورات الفجر، بيروت، ج١، ٢٠٠٧، كتاب الحجة، باب ما يجب من حق الإمام على الرعية وحق الرعية على الإمام.

٢٤- محمد عبد الفتاح، الديمقراطية والشورى في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر: دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٥- محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ط٣، ضمن سلسلة الدراسات الحضارية العدد (٤)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٥.

٢٦- محمد مصطفى أفقير، الدعوة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٩

٢٧- محمد ممدوح، أغاليط جمهورية الله، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، ٢٠١٩.

٢٨- محمد نصر مهنا، تنظير السياسة في الإسلام وجهود علماء المسلمين، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٩- محمد يعقوب الكليني، أصول الكافي، منشورات الفجر، بيروت، ج١، ٢٠٠٧.

٣٠- رمضان توفيق رمضان عبيد، الثقافة وآثارها على التنمية في مواجهة التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣.

٣١- وليام كار، اليهود وراء كل جريمة، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢.